

## دور السياسات الاقتصادية في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق

حسين علي حسن

الدكتور المشرف حسيني يزدي

المقدمة :

اظهرت الدراسات الحديثة العلاقة بين المتغيرات النقدية والاقتصادية والاثار النقدي في النمو والتضخم والبطالة، بالتالي فان التحكم والسيطرة على الوضع الاقتصادي والاستقرار النقدي عملية معقدة تستوجب ادارة عالية للسياسة النقدية، وجاءت اهمية هذه الدراسة في قياس فعالية السياسات الاقتصادية ومدى قدرتها على الالتزام بالأهداف الرئيسية ومنها هدف الاستقرار، اذ بدأت مرحلة جديدة في تاريخ السياسات الاقتصادية العراقية بعد ٢٠٠٣ التي تميزت بمتغيرات كبيرة والتي انعكست على استقلاليتها، اما المرحلة الثانية كانت ما بعد التغيير السياسي، والعراق بمتراكماته القديمة، والذي يحاول ان يتخطى مرحلة الانغلاق والعزلة الى الانفتاح نحو اقتصاد السوق الحر، اصبح للسلطة النقدية دور كبير في تبني الاصلاحات المطلوبة واعادة بناء الاحتياطات النقدية من العملة الاجنبية واستعمال الادوات النقدية غير المباشرة ورفع سعر الفائدة بنسبة ٢١% مما ادى الى حركة انكماشية في القطاع الخاص والاستثمار، فضلا عن فتح الاستيراد بدون رسوم كمركية ولا رقابة على نوعية المنتجات، الا ان كل ذلك لم يؤدي الى تحسين بيئة الاقتصاد العراقي وذلك لما تعانيه القطاعات الاقتصادية والانتاجية من ركود وانعدام سياسة التنويع الاقتصادي والاعتماد على مصدر ريعي واحد(النفط) وعدم توظيف الايرادات النفطية في اصلاح مؤسسات الاقتصاد الكلي في البلد

وان سعر الصرف من الدراسات نادرة التطرق بسبب التعقيدات التي يحتويها، فضلا عن كونه موضوع حيوي دائم التغيير والتبديل، لذا حاولت هذه الدراسة التطرق الى سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه ومدى امكانية مساعدة السياسات الاقتصادية من خلال استخدام ادواتها للمحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي اتجاه العملات الاجنبية والتوقعات المستقبلية له، واثبتت الدراسة انه ومن خلال ادوات السياسات الاقتصادية غير المباشرة وهي مزاد العملة تمكنت من المحافظة على استقرار سعر الصرف لفترة طويلة وهو هدف من اهداف السياسات الاقتصادية، وان البنك المركزي باشر باستخدام مزادات العملة اليومية لبيع وشراء العملة بهدف السيطرة على سعر الصرف، والحد من تقلبات الدينار العراقي مقابل الدولار الامريكي .

### أهمية الدراسة :

تتمثل في الدور الحيوي الذي تقوم به السياسات الاقتصادية كأحد السياسات الاقتصادية المهمة في معالجة المشاكل الاقتصادية التي يتعرض لها الاقتصاد ورفع مستوى الاداء الاقتصادي وتحقيق الاستقرار في اسعار صرف العملة الوطنية مقابل العملات الاجنبية ، ومن خلال استخدام ادوات السياسات الاقتصادية والتي لها تأثير في اسواق الصرف الاجنبي ومعالجة الاختلالات في ميزان المدفوعات فضلا عن ايجاد سياسة سعر صرف الدينار العراقي بما يتلاءم مع طبيعة الاقتصاد العراقي .

### مشكلة الدراسة :

استخدام ادوات السياسات الاقتصادية سواء المباشرة وغير المباشرة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية غير مستقرة وتأثيرها على سعر صرف الدينار العراقي ، فضلا عن عدم وجود رؤية واضحة لاختيار نظام صرف الدينار العراقي وتأرجحه بين الثبات والمرونة في اقتصاد يتعرض لصدمات نتيجة اعتماده على الصادرات النفطية ( اقتصاد احادي الجانب)، وليس هناك سوق للصرف الاجنبي بشكل واضح ومستقل . وفي ضوء ما تقدم يمكن صياغة المشكلة في السؤال التالي، ما مدى تأثير دور السياسات الاقتصادية في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق ؟

### هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى :

- (١) معرفة ودراسة السياسات الاقتصادية ودراسة المتغيرات المختلفة للسياسة ومعرفة اهدافها وادواتها وتطورها حسب كل فترة مرت بها.
- (٢) دراسة تطور دور السياسات الاقتصادية في تعزيز النمو الاقتصادي في العراق
- (٣) توضيح ادوات السياسات الاقتصادية في العراق .

### فرضية الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية وجود علاقة وثيقة بين سعر الصرف ومتغيرات السياسات الاقتصادية، وهناك قيمة توازنه لسعر الصرف الدينار مع العملات الاجنبية وخاصة في الاجل الطويل من خلال استخدام ادوات البنك المركزي العراقي .

### منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة على استخدام أسلوب تحليل يستند على المنهجين الاستقرائي والاستنباطي، من خلال تحليل تطور البيانات خلال مدة الدراسة المختلفة واستقراء الواقع الاقتصادي وتحليل وتقويم

الظواهر الاقتصادية ومتابعة تطوراتها، ومن ثم استنباط الآثار المترتبة على ذلك، من خلال استخدام طريقة التحليل القياسي .

#### حدود الدراسة :

تتناول دراسة التغيرات في هيكل السياسات الاقتصادية واثرها على اسواق الصرف الاجنبية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)، ويعود سبب اختيار هذه المدة لما شهده العراق من تغيرات جوهرية في السياسة الحكومية والسياسات الاقتصادية، فضلا عن استقلالية واعتماد سياسة سعر الصرف للدينار العراقي تتلائم مع متطلبات الاقتصاد العراقي خلال هذه المدة .

#### المحور الاول نظرة عامة على السياسات الاقتصادية في العراق

ان اي سوق مالي بالعالم سوف لن يكتب له النجاح ما لم تتوفر له بيئة اقتصادية سليمة تتلائم مع متطلبات السوق وتوفر له مستلزمات النجاح والاستمرارية في اداء وظائفه في احسن ما يمكن ، فاذا ما تواجد السوق المالي في ظل مناخ اقتصادي غير سليم وغير ملائم فسوف لن يشكل عامل جذب للمستثمرين المحليين والاجانب على السواء ، لان الحالة الاقتصادية المستقرة للبلد الذي يتواجد فيه السوق يشكل من ابرز عوامل نجاحه ، وذلك لان عامل الاستقرار الاقتصادي هو الذي يعمل على جذب المستثمرين اليه. ان عوامل خلق بيئة اقتصادية سليمة ومؤثرة ايجابيا على سوق المال العراقي تنطلق من وسائل عديدة تمتلكها الدولة والمجتمع على السواء من ابرزها طبيعة السياسة المالية المطبقة في البلد ، السياسة النقدية ، مستوى تطور القطاع المصرفي ، معدل النمو الاقتصادي ، معدل دخل الفرد ، البنية التشريعية والحقوقية المتوفرة للمستثمرين وعوامل اخرى سوف نتناولها بالشرح والتوضيح خلال مواضعنا القادمة ، حيث يتم من خلالها تحليل البيئة الاقتصادية العراقية ومدى تأثيرها على سوق المال العراقي.

#### اولا: السياسة الاقتصادية

ان السياسة الاقتصادية في حقيقة الامر مرتبطة بواقع البرنامج الاقتصادي المقدم من قبل الحكومة الى الدولة ، وما نراه في العراق هو عدم وجود برنامج اقتصادي واضح من قبل الحكومات المتعاقبة في العراق منذ سقوط النظام السياسي عام ٢٠٠٣ والى الان وهذا يربك العملية الاستثمارية في البلد ، لانه وكما اوضحنا سابقا ان نجاح العملية الاستثمارية مرتبطة بالواقع الاقتصادي على الارض وما نشاهده في العراق هو غياب تام للبرنامج الاقتصادي ومن ثم عدم وجود سياسة اقتصادية واضحة المعالم ، الامر الذي يؤدي الى زعزعة الثقة بالاقتصاد العراقي وزرع حالة من عدم الاطمئنان لدى قطاع كبير من المستثمرين المحليين والاجانب في هذا الاقتصاد . ان دلائل ومؤشرات عدم وجود

سياسة اقتصادية واضحة في العراق هي حالة عدم الانسجام في سياسات وبرامج المؤسسات والوزارات العراقية بسبب عدم وجود تنسيق مسبق بين تلك الوزارات والمؤسسات . ان المنسق الرئيسي لتلك السياسات هي السياسة الاقتصادية الحكومية المرتبطة ببرنامجه الاقتصادي المقترح والمصادق عليه من قبل البرلمان ، والسياسات الموضوعية من قبل المؤسسات والوزارات الحكومية انما تكون على ضوء السياسة الاقتصادية الحكومية ولا تتخذ عنها من اجل تحقيق عامل التنسيق والانسجام بين تلك المؤسسات والوزارات ، لكن في حقيقة الامر لم نرى اي برنامج اقتصادي قد قدم خلال تلك الفترة الى البرلمان العراقي او تم اعلانه في وسائل الاعلام ، وكان نتيجته ان انعكس على مستوى اداء المؤسسات العراقية ، بحيث نجد ان البنك المركزي وهو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية في العراق يعترض على اجراءات وزارة المالية باعتبارها المسؤولة عن تنفيذ السياسة المالية ، اذ يعترض على نسبة زيادة النفقات الحكومية وذلك برفع معدلات رواتب موظفي القطاع العام ، بحيث تؤدي الى زيادة عرض النقد ومن ثم زيادة نسبة التضخم في العراق، الامر الذي يقود الى زعزعة الثقة بالاقتصاد العراقي.

ومن اثار عدم وجود السياسة الاقتصادية الواضحة في العراق هو عدم وجود خطة استثمارية شاملة للاقتصاد العراقي والذي هو في وضع احوج ما يكون اليها ، ومن ثم توقف شبه تام للاستثمار في العراق ، الامر الذي ادى الى خروج رؤوس اموال كبيرة خارج العراق ، اضافة الى خروج اعداد كبيرة من المستثمرين العراقيين من بينهم اصحاب صناعات تم استغلال خبراتهم ورؤوس اموالهم في دول خارج العراق مثل الاردن ومصر والامارات وغيرها، وكل ذلك نتيجة الى غياب السياسة الاقتصادية الرشيدة التي تعيد الحياة الى الاقتصاد العراقي ودعم وتكوين سوق مالي نشيط.

#### ثانيا: السياسة المالية

ان حزمة الاصلاحات المالية ومن ضمنها السياسة المالية في مصر قامت بدعم سوق المال المصري بصورة مباشرة وغير مباشرة ، فمن الناحية المباشرة نرى انها قامت باصدار ادوات مالية اصيحت بعد ذلك متداولة في سوق المال المصري ، ومن الناحية غير المباشرة نرى قيامها بدعم سيولة المصارف التجارية بحيث رفعت من قدرتها الائتمانية الى المشروعات المحلية ومن ضمنها الشركات المساهمة في السوق المالي وهذا يعني زيادة تمويل تلك الشركات ، الامر الذي يقود الى زيادة نشاطها واتساع نطاق عملها ومن ثم زيادة ايراداتها مما يؤدي الى ارتفاع الطلب على اسهمها وبالتالي ازدهار سوق الاسهم ، ان السياسة المالية المصرية حريصة على خلق حالة الاستقرار الاقتصادي لدعم النشاط الاستثماري وخلق حالة الاستقرار في اسواق المال. اما ما نراه في العراق فهو قيام اجراءات السياسة المالية بزيادة نسبة التضخم في العراق بحيث وصل الى ٣٠% كمعدل

سنوي ، وليس لها اي برنامج لدعم سوق المال العراقي او تطوير النشاط المصرفي عن طريق رفع قدراته الائتمانية ، بل ما نراه هو عكس ذلك ، اذ انه يقوم بسد العجز الحاصل في الميزانية العمومية عن طريق التمويل من المصارف المحلية وهذا سوف يقود الى اضعاف القدرة الائتمانية الى شركات القطاع الخاص والتي هي بالاصل تشكوا من شحتها ، ولا يوجد هم لوزارة المالية سوى زيادة الرواتب وهي تعمل بذلك على الاخلال بتوازن الدخل الحقيقي في الاقتصاد العراقي من خلال زيادة الدخل النقدي دون ان يصاحبها زيادة في عرض السلع والخدمات المنتجة ويتم توضيح ذلك من خلال المعادلة الآتية:

اذا ما رمزنا الى الدخل الحقيقي (س) ، والدخل النقدي (ص) ، والمستوى العام للأسعار (ع) ، فان المعادلة تكون بالشكل الآتي:

$$س = ص / ع$$

توضح هذه المعادلة بوجود علاقة طردية بين الدخل الحقيقي والدخل النقدي وعكسية بين الدخل الحقيقي والمستوى العام للأسعار، بحيث يزداد الدخل الحقيقي بزيادة الدخل النقدي وينخفض بانخفاضه ، ويزداد الدخل الحقيقي كذلك بانخفاض المستوى العام للأسعار والعكس صحيح.

ما نراه في العراق هو زيادة الدخل النقدي دون ان يصاحبه انخفاض او على الاقل ثبات في المستوى العام للأسعار لكي يحقق الهدف المطلوب من زيادة الدخل النقدي وهو زيادة الدخل الحقيقي ، ولكي تقوم الدولة بزيادة الدخل الحقيقي فعليها بالتاثير على المستوى العام للأسعار وذلك من خلال زيادة المعروض السلعي مع ثبات الدخل النقدي ، الامر الذي يضمن لنا عدم زيادة نسبة التضخم لمستويات عالية . ان الاخلال بهذه العلاقة ادى الى زيادة التضخم ، الامر الذي يعيق الاستثمار في الاوراق المالية لانه عند ارتفاع التضخم بمستويات كبيرة يؤدي الى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في تلك الاوراق ، واذا ما استمر الحال على ما هو عليه ، فسوف يعيق تطور سوق المال العراقي ولن نرى وجها مشرقا لهذا السوق.

ثالثا: القطاع المصرفي

ان دور القطاع المصرفي مهم جدا في اسواق المال من عدة جوانب ، فهو قادر على اصدار ادوات مالية يمكن تداولها في اسواق المال ، ومن ناحية اخرى يمكن القيام بتمويل الاستثمار في الاصول المالية المتداولة في اسواق المال (وصل مقدار تمويل تلك الاصول في الولايات المتحدة الامريكية الى ٧٠% من القيمة الكلية لها) ومن ناحية ثالثة يمكن للمصارف التجارية ان تقوم وبصورة مباشرة بالاستثمار في اسواق المال عن طريق شركات الاستثمار المالي وتحديد صناديق الاستثمار المشتركة ، حيث لعبت هذه الصناديق دورا مهما في عمليات الاستثمار المالي المؤسسي في اسواق

المال ، ليس في الدول المتقدمة وحسب بل في الدول ذات الاسواق الناشئة ايضا ، اضافة الى كثير من الدول العربية مثل مصر والسعودية والامارات والكويت . ان اجراءات الاصلاح المالي في مصر كانت تعي تماما ما للجهاز المصرفي من دور فاعل ومؤثر في رفد عمليات التنمية عن طريق اشراك دوره في دعم وتنشيط حركة الاستثمار في اسواق المال ، فكان من نتيجته قيام الحكومة المصرية بدعم المصارف في اداء وظائفها الاساسية المؤدية الى تنشيط الحركة الاستثمارية في اسواق المال ، وعلى راسها تاسيس صناديق الاستثمار المشتركة التي لاقت نجاحا كبيرا في مصر ، اذ كان اول صندوق استثماري تم تاسيسه في اواسط التسعينات وبعد نجاحه توالى تاسيس الكثير منها حتى وصل العدد الى ٥٧ صندوقا.

ان حركة الاستثمار ما بين المصارف العراقية وسوق المال العراقي ضعيفة جدا فهي ليست كمثيلاتها في المصارف العالمية ولا حتى في المصارف العربية ، اذ لا تقوم بوظيفتها في توفير التمويل اللازم لمستثمري الاوراق المالية في اقتناء تلك الاوراق . ولا اخذ زمام المبادرة في اصدار ادوات مالية قابلة للتداول في اسواق المال ، فضلا عن عدم قيام اي مصرف حكومي (والبالغ عددها ٧ مصارف) او مصرف اهلي (وعددها ٢٢ مصرف) او حتى اجنبي (٤ مصارف) او حتى مصرف اسلامي (وعددها ٧ مصارف) القيام بتاسيس صندوق استثماري واحد ، ولا يوجد ضمن توجهات الدولة او حتى توجهات المصارف العراقية (ويبلغ مجموع عددها ٤٠ مصرفا) النية في تاسيس هكذا صناديق ، على الرغم من اهميتها في تجميع المدخرات الصغيرة وتوجيهها نحو الوعية الاستثمارية المالية بطريقة علمية مؤسسية متجنبين بذلك اخفاقات الاستثمار الفردي ومستفيدين من المزايا الاستثمارية لتجميع تلك المدخرات.

#### رابعاً: الموازنة العامة

لقد اهتمت مصر كثيرا بتصحيح الاختلالات الهيكلية في موازنتها العامة سواء ما تعلق بهيكل النفقات او هيكل الإيرادات ، وراينا في مصر كيف ان تطوير اسواق المال مرتبط بتغييرات واصلاحات شاملة لاغلب القطاعات الاقتصادية من اجل تطوير السوق المالي ، وبذلت مصر في ذلك جهودا كبيرة مكنتها من تصحيح الكثير من اختلالاتها الهيكلية ، الامر الذي قاد الى تطوير السوق المالي وجعله من الاسواق الرائدة في المنطقة والمتقدمة على مستوى المنطقة العربية . ان تطوير سوق المال العراقي مرتبط ايضا بتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ، باعتباره البيئة الاقتصادية الحاضنة لسوق المال في العراق . ان دواعي الاصلاحات الاقتصادية والمالية في العراق تنطلق من مبدا اساسي وهو ان النشاط الاقتصادي القائم قد اعتمد ولفترة طويلة نسبيا على برامج وخطط اشتراكية او ذات منحى اشتراكي جعلت من الاقتصاد العراقي يمتاز بسيادة القطاع العام على

حساب القطاع الخاص ، وفي نفس الوقت يتطلب وجود اسواقا مالية متطورة وجود بيئة اقتصادية حرة تمتاز بحضور واضح للقطاع الخاص وبدور متميز في تكوين الناتج المحلي ، وبتشريعات وقوانين تدعم الاستثمار المالي واتباع سياسات اقتصادية حرة وليست مقيدة، اي سياسات ذات التوجه الاقتصادي الحر وليست ذات التوجه الاشتراكي او المقيد.

من جملة ما ينبغي تغييره في الاقتصاد العراقي لدعم تكوين سوق مالي عراقي حديث ومتطور هو طريقة رسم الموازنة العراقية والتي كان يعتمد في صياغتها على سياسات اقتصادية مقيدة وليست حرة وهي تمتاز بالشكل الاتي:

١- في جانب هيكل الايرادات:

ان نظرة بسيطة لجانب هيكل الايرادات العراقية سوف نرى انها تتكون بصورة رئيسة من ايرادات سلعة استخرافية واحدة فقط وهي النفط ، ولفترة طويلة لم يطور العراق من هيكل ايراداته ، بل على العكس من ذلك زادة نسبة اعتماده على ايرادات هذه السلعة اكثر من ذي قبل ، اذ وصلت الى مستويات مرتفعة جدا تصل الى اكثر من ٩٥% من مجموع هيكل الايرادات العامة، بحيث تجعل مصير الاقتصاد العراقي مرتبطا بانتاج وتسويق سلعة واحدة فقط ، وفي نفس الوقت يكون هذا الاقتصاد ضحية تقلبات الاسعار (volatility) الدولية لتلك السلعة (مثل ما يحدث الان) ، ولذا كان لزاما على العراق ان يغير من طريقة اعتماده على هيكل ايراداته لحماية اقتصاده من اثار التقلبات الخارجية وذلك لان اسواق المال تتاثر كثيرا بالتقلبات الفجائية تصل الى حد الصدمات وفي احيان اخرى الى انهيار تلك الاسواق هذا من ناحية ، واما من ناحية اخرى فاعتماد الايرادات العامة على سلعة واحدة فقط وهي النفط ستكون دلالة على تخلف قطاعي الانتاج السلعي والخدمي ومن ثم تخلف القطاع المالي بسبب ارتباط القطاعين بالسوق المالي.

٢- في جانب هيكل النفقات:

ان هيكل النفقات في الموازنة العراقية مرتبطة ولفترة طويلة بطبيعة النظام الاقتصادي السائد سابقا، ولذا لا بد من احداث اصلاحات في هذا الهيكل بما يتناسب وطبيعة التوجهات الاقتصادية الجديدة للنظام الاقتصادي العراقي الحالي ، وفعلا قد قامت الحكومة العراقية بتغيير هيكل نفقاتها وفق برنامج اقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، اذ بموجب هذا الاتفاق يلتزم العراق بتوجيهات صندوق النقد الدولي حول برنامج تغيير هيكل نفقاته بما يتناسب ومعايير الاصلاح المالي للصندوق، ويتابع صندوق النقد الدولي هذه الاصلاحات عن طريق تقارير دورية تقدم اليه من قبل الحكومة العراقية بواسطة حضور مسؤولين محددین من قبل الحكومة العراقية الى مقر الصندوق يتولون تطبيق هذا البرنامج ، وفي مقابل تطبيق هذا البرنامج يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم تقريره السنوي الى نادي

باريس من اجل الموافقة على شطب الديون العراقية . وفعلا قد التزم العراق بهذا الجدول وقد استفاد كثيرا حيث تم شطب اغلب الديون المترتبة عليه والبالغة ١٣٠ مليار دولار ولم يتبقى منها سوى ٣٠ مليار دولار سوف يتم مناقشة شطبها في اجتماع الصندوق القادم مع نادي باريس ، اضافة الى ذلك في مقابل التزام العراق بهذا الجدول سوف يحصل على منح ومساعدات وقروض دولية ومن ضمنها القروض التي يقدمها الصندوق الى العراق.

بالحقيقة ان سوق المال العراقي قد استفاد كثيرا من الالتزام بتطبيق هذا الجدول وهذا الاتفاق لانه علينا ان نتصور حجم المشكلة الاقتصادية الكبيرة لو بقيت هذه الديون على العراق دون اطفاء ، ومن جانب اخر ان تغيير هيكل النفقات سوف يضمن لنا تخصيصات اكبر للنفقات الاستثمارية بعد تقليص حجم النفقات الاستهلاكية والتي يقوم بتنفيذ مشاريعها القطاع الخاص العراقي وهذا يعني توفير دعما للشركات المساهمة في سوق الاسهم العراقية ومن ثم ازدياد نشاطه.

خامسا: الهيكل التشريعي والقانوني

ان اي اصلاح اقتصادي او مالي سوف لن يكتب له النجاح ما لم يرافقه اصلاح على المستوى القانوني والتشريعي لان قوانين المرحلة السابقة مرتبطة بها وقوانين المرحلة اللاحقة متعلقة بالظروف اللاحقة ، وبما ان التوجهات الاقتصادية الحالية مختلفة عن السابقة فمن الطبيعي سوف تخلق ظروفًا ومتغيرات مختلفة عن ظروف ومتغيرات الفترة السابقة ، ولذا نرى ان المشرع المصري قد رافق حزمة اصلاحاته الاقتصادية بحزمة قوانين تدعم تلك الاصلاحات وتتناسب معها، اما المشكلة في العراق فهي اكبر من ذلك ، لان مع الغاء النظام السابق لم تلغى اغلب قوانينه وتشريعاته الى الان ، وعلّة ذلك ان تلك القوانين مرتبطة بطبيعة التوجهات الاقتصادية لذلك النظام، وعليه فان كثيرا من تلك القوانين لا تصلح مع توجهات المرحلة الحالية فالكثير منها تحتاج الى اصلاح (reformation) على سبيل التعديل (amendment) او التغيير (change). ان سبب المشكلة القانونية مرتبطة بجانبها التشريعي، اذ ان هناك اربع مستويات للتشريع القانوني اولها القانون الدستوري والثاني هو القانون البرلماني والثالث هو القانون الحكومي والرابع هو القانون الوزاري ، بالحقيقة ان تعليمات وقوانين الوزارات لا يمكن سنّها الا بالاعتماد على القانون الصادر من الحكومة ، والحكومة لا يمكن ان تصدر قوانين الا بالاعتماد على القوانين التي تشرع من قبل البرلمان وبما ان البرلمان الى الان لم يقوم بوظيفته التشريعية في اصدار اغلب القوانين الجديدة فلا بد اذن العمل على ضوء القوانين ذات المرحلة السابقة ، ومثلما نعلم انها لا تلائم المرحلة الحالية ، بل وتسبب مشاكل كثيرة للحكومة وتعيق حركة الاستثمار في العراق وتعيق حتى العمل الاداري الحكومي في تنفيذ الكثير من المشاريع الاقتصادية والاصلاحات الضرورية في الاقتصاد العراقي ،

فمثلا عند قيام بعض المستثمرين العراقيين بتنفيذ بعض المشاريع الاستثمارية سوف يواجهون مشكلات وعراقيل ادارية حكومية وسببها قانونيا ، وعند القيام ببعض المشاريع الاستثمارية المتعلقة رسميا بوزارتين فتجد التسهيلات تقدم من احدى الوزارتين وعدم تقديمها من الوزارة الاخرى والسبب قانوني ايضا وحاولت الحكومة حل تلك المشكلة بايجاد علاقة تنسيق قانوني ما بين الوزارات عن طريق سن قوانين برلمانية تنظم العلاقة ما بين الوزارات لكن دون جدوى، ولاجراء حل وقتي يحل الحل القانوني هو القيام بتاسيس هيئة الاستثمار الوطني لايجاد نوع من التنسيق فيما بين الوزارات العراقية لغرض ازالة العراقيل القانونية امام المستثمرين . ومن المشاكل القانونية المتعلقة بالاستثمار هي مشكلة اخذ الموافقة في تنفيذ بعض المشاريع في المحافظات العراقية ، اذ يمكن اخذ الموافقة من الادارة المحلية لكن المستثمر يواجه رفض الادارة الحكومية المركزية لتنفيذ المشروع والسبب في ذلك عدم صدور قوانين تنظم عمل وصلاحيات الاقاليم والمحافظات من جهة والحكومة المركزية من جهة اخرى . ان الاربك القانوني والتشريعي في العراق قد خلق حالة من الفوضى القانونية ، قادت الى الاضرار بالنشاط الاستثماري كثيرا ، وادت الى عزوف الكثير من المستثمرين عن الاستثمار في العراق واعاقت تدفق الاستثمارات الاجنبية اليه ، بل وحتى الاستثمارات الاجنبية المتواضعة الموجودة في اسهم سوق العراق للاوراق المالية هي استثمارات امريكية فقط ولا وجود لاي استثمار اجنبي اخر . فان لم يتم اصدار قوانين تحمي حقوق المستثمرين وتوفر مرونة للنشاط الاستثماري في العراق وتزيل عراقيل وروتين الهيئات والوزارات الحكومية العراقية وتنسق فيما بينهم فسوف لن يكتب النجاح للنهوض بالاقتصاد العراقي ومن ثم سينعكس سلبا على اداء سوق المال العراقي الذي يشكل الحاضنة لذلك السوق.

سادسا: المشكلات والمعوقات الاخرى

هناك مشكلات ومعوقات اخرى تدخل ضمن نطاق البيئة الاقتصادية تؤثر على سوق المال العراقي من ابرزها الوضع السياسي الغير مستقر والوضع الامني المضطرب وحجم الفساد المستشري وحجم البطالة المرتفع . فمن المعروف ان الاستقرار الاقتصادي مرتبط كثيرا بالاستقرار السياسي ، فلا وجود لاستقرار اقتصادي بدون استقرار سياسي وهذه معادلة مفقودة في العراق ، ومما يؤسف له ان بعض الساسة لا يعون مدى اهمية هذه المعادلة ، حيث اثرت على انسيابية تدفق الاستثمارات الى العراق سواء كانت محلية او اجنبية ، اضافة الى المشاكل الامنية الكثيرة والتي ادت الى هروب الكثير من رؤوس الاموال الى الخارج والتي تعيق نمو سوقي السلع والمال العراقيين ، اضافة الى الفساد الاداري والذي اخذ بعدا واضحا في الحياة الاقتصادية العراقية ، الى الدرجة التي وصل اليها ان على المستثمر ان يقوم بحساب تكاليف الرشى والمحسوبيات والعمولات الغير قانونية ضمن

التكاليف الكلية للمشروع المراد تنفيذه والذي عليه ان يقوم بحسابها مقدما قبل ابرام عقد المشروع ، وهناك من الموظفين والمسؤولين الحكوميين من يحدد نسبة مئوية من القيمة الكلية للمشروع كشرط مسبق لابرام عقد المشروع وذلك كرشى لذلك المسؤول او الموظف ، لقد صنفتم الامم المتحدة العراق كافسد بلد اداريا بالعالم ، وهذه السمعة ليست مدعاة لجذب الاستثمارات المحلية والاجنبية الى العراق ، واما حجم البطالة فقد وصلت الى معدلات مرتفعة ، الامر الذي يقود الى انخفاض حاد في القوة الشرائية ومن ثم اضعاف جانب الطلب الامر الذي يؤدي الى انخفاض كبير في معروض السلع المنتجة ومن ثم هبوط الانتاج وبالتالي الى هبوط في ايرادات الشركات المنتجة وبالتالي حدوث التراجع والركود في سوق الاسهم . لا يمكن اقامة سوق مالي عراقي متطور ما لم يتم حل هذه المشكلات العالقة حلا جديا يضمن لنا استقرارا اقتصاديا وماليا ويضمن حقوق ورؤوس اموال المستثمرين المحليين قبل الاجانب.

### المحور الثاني : تحليل واقع السياسات الاقتصادية في العراق

#### اولا : السياسات الاقتصادية العراقية

مفهوم السياسة هو تدخل السلطات النقدية للتأثير على عرض النقد وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل نقدية معينة للوصول الى الاهداف الاقتصادية . واتسمت السياسات الاقتصادية بموجب قانون البنك المركزي بمسار نقدي يختلف عن السابق من حيث الادوات المستخدمة في تنفيذ السياسات الاقتصادية والاهداف بدأ من هدف الحد من التضخم واستقرار الاسعار والحفاظ على نظام نقدي مستقر والوصول الى هدف الرفاهية الاقتصادية واتاحة فرص العمل وتقوية الدينار العراقي والحد من ظاهرة الدولار (الخرجي، ٢٠١٠: ٨) وهي ظاهرة احلال العملة الاجنبية محل الوطنية في تأدية وظائف النقد المحلي . وتظهر الدولار غير الرسمية عند قيام الافراد بالاحتفاظ بايداعات من العملة الاجنبية و اوراق نقديه اخرى لحماية انفسهم من التضخم المحلي ويكون هناك صعوبة في تحديد وقياس مؤشر احلال العملة بسبب صعوبة تقدير حجم العملة في التداول وان احد اهم الاهداف السياسة هو الاستقرار الاقتصادي اي استقرار المستوى العام للأسعار ومكافحة التضخم من خلال تثبيت سعر الصرف اضافة الى مكافحة البطالة وهذا يكون من ناحية الدول المتقدمة التي تعاني من الركود الاقتصادي وطاقتهم انتاجيه معطله وقصور في الطلب الفعال لذلك مثل هذا الهدف لا يصلح للاقتصاد العراقي الذي يعاني من تخلف شديد في كل المجالات وقصور في مختلف قطاعاته الانتاجية لذلك وحسب ما يعتقد الباحث ان الهدف الاساس للسياسة الاقتصادية بما فيها السياسات الاقتصادية في ناحية الدول النامية يفترض ان يكون تحقيق التنمية البشرية المستدامة وبذلك وبحسب مفهوم البنك المركزي العراقي المتمثل باستقرار المستوى العام للأسعار المرتبط باستقرار سعر صرف الدينار

مقابل الدولار والاحتفاظ بغطاء كامل للعملة من الاحتياطيات الاجنبية والاستعداد لتلبية طلبات تحويل الدينار الى الدولار سوف يفقد البنك المركزي وسياسته النقدية اهم الوظائف في الانسجام والتناغم مع السياسات الاخرى في تحقيق الهدف التنموي المركزي. (البيضان، ٢٠١٢: ١٦٦)

الجدول (١) ادوات السياسات الاقتصادية في العراق

السنة	عمليات السوق المفتوحة	سعر اعادة الخصم	نسبة الاحتياطي القانوني
2004	323,463,7	6%	25%
2005	323,463,7	7%	25%
2006	172,000,0	16%	25%
2007	287,548,0	20%	25%
2008	231,578,0	15%	25%
2009	148,564,9	7%	25%
2010	374,116,0	6%	15%
2011	476,026,0	6%	15%
2012	477.634.1	5%	15%
2013	501.754.4	4%	15%
2014	498.803.1	6%	15%
2015	409.222.3	6%	15%
2016	332.609.1	6%	15%
2017	508.887.2	6%	15%
2018	688.901.6	6%	15%
2019	712.543.2	5%	15%

ومن المؤشرات المؤثرة في السياسات الاقتصادية نأخذ منها ما يلي :

#### (١) عرض النقد

يعد عرض النقد من المتغيرات الاقتصادية الكلية يطلق عليه كمية النقود او الكتلة النقدية ، ويشير مفهوم عرض النقد M١ الى صافي العملة في التداول مضاف اليه الودائع الجارية (وهي الودائع التي تلزم المصارف بدفعها للجمهور عند الطلب ولا تدفع فوائد على هذا النوع من الودائع) ، واما عرض النقد بمفهومه الواسع M٢ يشير الى اجمالي وسائل الدفع M١ مضاف اليه الودائع الزمنية (لأجل) وودائع الادخار الخاصة لدى البنوك التجارية ، اما مفهوم عرض النقد الاوسع M٣ فمفهومه هو M٢ مضاف اليه الادخارات المودعة خارج البنوك التجارية ، وان استخدام مفهومي عرض النقد M٢ و M٣ لا يكونان مناسبين لاستخدامهما في الدول النامية كالعراق لتخلف الاسواق المالية والنقدية فيها وذلك عكس الدول المتقدمة حيث نجد ان نسبة الودائع الى عرض النقد M١ في العراق ٢٠% وفي الدول المتقدمة تصل الى ٨٠%. (خضر، ٢٠١٩: ١٩١) ويعد عرض النقد من المتغيرات الاقتصادية التي تعكس صورة الوضع الاقتصادي ، وان مكوناته تعكس الصورة الحقيقية لمدى تطور الجهاز المصرفي والوعي لدى الجمهور وتطور الاسواق النقدية والمالية حيث تعد اداة عرض النقد

من اولى اهتمامات البنوك المركزية وهذا يعني المحافظة على مستوى العملة المحلية وقوتها الشرائية وسعر صرف العملة تجاه أسعار الصرف والعملات الاخرى. (الخشيمائي والدلفي، ١٧):

الجدول (٢) التغيرات في عرض النقد في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنة	العملة خارج البنوك	الودائع الجارية	M1	معدل النمو السنوي m1	شبه النقود	M2	معدل النمو السنوي m1
1	2	3	4	5	6	4	
2004	716,294,5	298,568,1	153,242,20	19,37	134,952,2	114,981,48	65,36
2005	911,283,7	228,628,8	697,694,0	*(54,47)	326,022,5	146,593,50	27,49
2006	109,680,99	449,196,1	154,600,60	121,59	559,018,9	210,502,49	43,6
2007	142,317,00	748,946,7	217,211,67	40,5	519,882,9	269,199,96	27,88
2008	184,925,02	969,743,2	281,899,34	29,78	667,199,3	348,619,27	29,5
2009	217,756,79	155,243,51	373,000,30	32,32	805,525,9	453,552,89	30,1
2010	243,421,92	274,012,97	517,434,89	38,72	854,567,8	602,891,67	32,93
2011	282,873,61	341,865,68	624,739,29	20,74	959,338,0	720,673,09	19,54
2012	305,936,47	331,422,24	637,358,71	2,02	116,002,57	753,361,28	4,54
2013	349,954,53	388,355,11	738,309,64	15,84	136,956,21	875,265,85	16,18
2014	360,715,93	366,208,55	726,924,48	(1,54)	178,744,82	905,669,30	3,47
2015	348,552,56	305,801,69	654,354,25	(9,98)	170,032,87	824,387,12	(8,97)
2016	420,752,30	286,577,97	707,330,27	8,1	172,088,26	849,418,53	3,04
2017	314,221,04	294,998,44	599,610,28	(15,23)	129,424,49	729,034,78	(14,17)
2018	40,498,067	37,330	77,829.0	1.1	130.654.78	95,390.7	86.0
2019	47,638,603	37.776	86,770.7	11.5	130.632.12	103,441.1	0.084

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة، ٢٠٠٤-٢٠١٩، بغداد، المديرية العامة

#### للاحصاء والابحاث

في ضوء العلاقة ما بين عرض النقد والنتائج المحلي الإجمالي فإن هناك علاقة تأثير، أي ان في حال حدوث تغير في عرض النقد من خلال اتباع سياسة نقدية توسعية فإن ذلك يؤدي الى انخفاض سعر الفائدة، مما سيؤدي الى زيادة الاستثمارات نتيجة العلاقة العكسية ما بين الاستثمار وسعر الفائدة، مما يولد زيادة في الدخل الذي يزيد بدوره من الطلب الكلي مشكل حافز في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، والعكس في حال اتباع السلطة النقدية سياسة انكماشية سينخفض الاستثمار مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار مما يولد انخفاض في الناتج، الامر الذي يوضح العلاقة العكسية ما بين الناتج المحلي الإجمالي وعرض النقد.

## الجدول (٣) الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية وسرعة دوران النقود في العراق

السنة	الناتج المحلي بالاسعار الجارية بدون النفط	الناتج المحلي بالاسعار الثابتة	عرض النقد Ms1	الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية md=ms	*سرعة دوران النقود	الاتفاق العام	نمو الاتفاق العام %
2004	41607.8	41607.8	10148626	7932.3	6.7	32117491	-
2005	43438.8	43438.8	11399125	6733.9	6.8	26375175	(17.8)
2006	47851.4	47851.4	15460060	7739.7	7.1	38806679	47.1
2007	48510.6	48510.6	21721167	9454.3	6.0	39031232	0.6
2008	51716.6	51716.6	28189934	9284.6	6.3	59403375	52.2
2009	54721.2	56527.8	37300030	15133.1	4.2	65658000	10.5
2010	57751.6	60633.7	51743489	1824.8	3.9	83823000	27.7
2011	63650.4	63486.8	62196000	20353.4	3.4	96662767	15.3
2012	71680.8	70201	63735871	17762.1	3.9	105139576	33.3
2013	75658.8	73158	73830964	20199.9	3.6	119127556	13.3
2014	72736.2	71840	72087457	19871.9	3.6	83556000	29.85
2015	70990.3	72986	73970221	18605.7	3.5	70397515	15.75-
2016	71675.2	73092	74298841	15640.8	3.4	67067437	-4.73
2017	71498.3	74011	75231690	17743.9	3.7	75490115	12.56
2018	73895.4	74890.9	74609333	19540.8	3.8	104158183	37.98
2019	78045.9	79089.6	74706543	20965.9	3.8	133107616	27.8

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ، ٢٠٠٤-٢٠١٩ ، بغداد المديرية العامة

## للاحصاء

اما حصة الناتج المحلي من النفط فكما يلي :

## الجدول (٤) حصة النفط من GDP في العراق للمدة من (٢٠١٩-٢٠٠٤)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية مع النفط	حصة النفط من الناتج المحلي الاجمالي	نسبة مساهمة النفط في تكوين الناتج المحلي %
2004	53235358.7	30808541.6	57.87
2005	73533598.6	42379784.7	57.63
2006	95587954.8	52851810.9	55.29
2007	111455813.4	59018094.5	52.95
2008	157026061.6	87166401.2	55.51
2009	130643200.4	55998048.1	42.86
2010	162064564.5	72905000.1	44.99
2011	217327107.4	115256423.7	53.03
2012	254225490.7	126435557.5	49.73
2013	273587529.2	125673889.5	45.94
2014	258900633.1	116940065.3	45.17
2015	191715791.8	61626900.6	32.14
2016	180456329,8	196,924,141.7	109.12
2017	6,194320132	225,722,375.5	116.16

122.66	251,064,479.9	204678543.8	2018
86.76	266,190,571.3	306798543,4	2019

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٩ بغداد

#### الجهاز المركزي للإحصاء

تشكل إيرادات النفط نسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي كونه يعد ثاني أكبر منتج للنفط الخام في منظمة أوبك بعد السعودي، أي أنه اقتصاد ريعي يعتمد على النفط في دخله، وتشكل نسبة واردات النفط أكثر من ٨٠% من إيرادات الموازنة العامة.

الجدول (٥) التجارة الخارجية وميزان المدفوعات في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩) \*مليون دينار

السنة	الصادرات	الاستيرادات	حجم التجارة	الميزان التجاري للعراق
2004	-3,4	21,3	43,9	-3,4
2005	23,6	20,0	49,3	3,6
2006	30,5	20,8	51,3	9,7
2007	39,5	19,5	59	20
2008	63,7	35,4	94,1	33,3
2009	39,4	38,4	77,8	1
2010	51,7	34,9	95,6	7,8
2011	79,6	47,8	127,4	31,8
2012	11,0	48,0	96,6	30,1
2013	10,4	39,0	86,9	32,7
2014	98,5	43,2	99,7	30,8
2015	57,6	48,5	97,7	28,9
2016	51,7	573	97,8	34,7
2017	57,5	37,8	95425	44,9
2018	86,3	45,8	132096	47,4
2019	81,5	68,7	154366	32,1

المصدر: البنك المركزي العراقي، النشرة السنوية، اعداد مختلفة ٢٠٠٤-٢٠١٩، المديرية العامة

#### للاحصاء

نلاحظ من خلال جدول (٥) ان الميزان التجاري خلال (٢٠٠٥-٢٠١٩) إيجابي، أي ارتفاع نسبة الصادرات عن الواردات، مما يعني توفير عملة صعبة للبلاد، الامر الذي ينعكس إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي.

خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠١٩) نلاحظ ان موازنة العراق هي موازنة عجز، أي ارتفاع نسبة النفقات عن الإيرادات مما زاد نسبة المديونية على العراق دون العمل على وجود سبل او حلول لسد هذا العجز عدا الاستدانة من الخارج، الامر الذي ينعكس سلباً على العديد من المشاريع، فضلاً عن إمكانية حصول تضخم في حالات معينة الامر الذي يؤثر على مستوى دخل الفرد.

(٢) معدل الفائدة والتضخم

سعر الفائدة هو المبلغ الذي يدفع مقابل وحده من الزمن ويعبر عنه على انه تكلفة اقراض النقود وتقاس اسعار الفائدة بنسبه مئوية سنوية وهي تختلف باختلاف صفات القرض من ناحيه وموعد الاستحقاق والمخاطرة والسيولة ،وتستعمل الدولة اداة سعر الفائدة عندما تجد صعوبة في تحريك سعر الصرف لتحل محله للتأثير بالنشاط الاقتصادي واذا تمكنت الدولة من استعمال سعر الصرف وسعر الفائدة معا فأنها تحرك سعر الفائدة للتحكم في سعر الصرف كما في الولايات المتحدة .(الجاف ،٢٠١٤:٨٨)

الجدول (٧) التغيرات في سعر الفائدة ومعدل التضخم في العراق للمدة (٢٠١٩-٢٠٠٤)

السنة	معدل سعر الفائدة الاسمي	سعر الفائدة الحقيقي	معدل التضخم
2004	9,5	(17,5)	72,0
2005	15,5	(21,5)	37,0
2006	19,5	(33,7)	53,2
2007	23,5	(7,3)	30,8
2008	18,5	15,8	2,7
2009	12,33	15,13	(2,8)
2010	9,75	7,35	2,4
2011	9,50	3,9	5,6
2012	9,50	3,4	6,1
2013	6,9	5,4	1,86
2014	4,9	4,4	2,24
2015	4,9	9,4	1,44
2016	2,9	3,5	-1,46
2017	5,9	9,5	0,19
2018	9,1	7,5	0,4
2019	5,1	3,5	0,8

المصدر : البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ ، بغداد ، المديرية العامة

للاحصاء والابحاث

(٣) سعر الصرف

في سنة ٢٠٠٣ اقام البنك المركزي سوق رسميه مركزيه للصرف تتولى بيع العملة الاجنبية وشرائها على وفق آلية السوق، اذ كانت تحت سيطرة السياسات الاقتصادية وفرض سيطرتها والعمل على استقرارها رغبه في النمو الاقتصادي للبلد وفي عام ٢٠٠٦ عاشت البلاد في نظام الصرف المتعدد حيث بلغ معدلات الصرف ما يزيد عن ١٣ معدل حيث بلغ المعدل الرسمي لسعر الصرف ٣,٢ دولار لكل دينار عراقي ومعدل رسمي اخر بلغ ١٤٥٠ دينار للدولار الواحد، وكان هناك سوق موازيه للصرف هجينة التكوين تتعامل بمعدلات الصرف للدينار العراقي اذ كانت تلك السوق قائده في تحديد

معدلات الصرف وفق النظام المعموم المطلق او التام للصرف، وبسبب كل ذلك نشأ نظام صرف مشوه جراء التعددية الرسمية المختلفة اذ كانت انظمة الصرف الثابتة المتعددة تمثل دعم بأسعار صرف غير واقعيه للسلع والخدمات الموردة والمقومة بالعمله الاجنبية. (صالح، ٢٠١٠: ٢)

كان هناك صعوبة في تحديد نظام الصرف خاصه في الاقتصادات التي تتبنى سعر صرف المثبت لسياستها النقدية اذ لا يشاركها في التثبيت استهداف التضخم عبر معدل فائدة السياسة بسبب غياب العمق المالي وهو الحاصل في العراق لذلك نظام الصرف الواقعي العراقي (كونه الاساس في تقويم السياسة النقدية) نظام للصرف المحفز للاستقرار (IMF, ٢٠١٣، ٤-٤٥) لذلك غدا من الصعب ان تنسجم انظمة الصرف الثابتة المتعددة التي اعتمدت قبل ٢٠٠٣ لذلك عمل صناعات السياسات الاقتصادية للجوء الى نظام سعر يتلائم مع التطورات الحالية ويحافظ على الاستقرار لقيمة العملة المحلية، لذلك اعتمدت الحكومة على نظام سعر الصرف المعموم المدار على ان يكون سعر الصرف حرا يتحدد وفق اليه العرض والطلب وتحت اشراف البنك المركزي ولأجل نجاح ذلك اتبع البنك المركزي سياسة المزادات اليومية لبيع وشراء العملة الاجنبية. (داغر وعاشور، ٢٠١٤: ٢٠٩)

تمكنت السلطة النقدية عبر مزاداتها توحيد معدلات الصرف من خلال اشباع حاجة السوق من العملة الاجنبية وتمويل الاستيرادات ومحاولة ضبط التوازن بين العملة الاجنبية والعمله المحلية وكما يلاحظ في الجدول التالي لتغير سعر الصرف خلال السنوات (٢٠٠٤-٢٠١٩)

الجدول (٨) التغيرات في سعر الصرف في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنة	سعر صرف المزار	سعر الصرف الموازي
2004	145,2	1453
2005	146,9	1472
2006	146,7	1475
2007	1255	1267
2008	1193	1203
2009	1170	1182
2010	1170	1182
2011	1170	1196
2012	1166	1233
2013	1166	1232
2014	1188-1186	1214
2015	1190	1228
2016	1190	1229
2017	1190	1200
2018	1190	1200
2019	1190	1200

المصدر: البنك المركزي العراقي (٢٠٠٤-٢٠١٩) النشرات السنوية، بغداد المديرية العامة للأحصاء والابحاث

"ويمكن تعريف مزاد العملة الاجنبي بانه سوق للعملة الاجنبية يلتقي فيها الطلب على العملة بالعرض ومن ثم يتكون سوق الصرف، وان عملية تحديد سعر الصرف يجب ان تجري بسلاسة لان عرفلتها تؤثر بالطلب على العملة الاجنبية" وان العلاقة بين مزادات العملة وسعر الصرف تأتي من خلال ان الهدف من دراسة سعر الصرف هو البحث عن الوسائل والاجراءات التي تحقق الاستقرار لسعر الصرف العملة المحلية وان اهمية الاستقرار تؤدي الى تحقيق الاهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بالاستقرار الداخلي والخارجي. (الخرجي، ٥٠-٢٠١٥: ٥٨) اما الية عمل مزاد العملة فتتم كما يلي

(١) يتم فتح المزاد بشكل مستمر خلال ايام الدوام عدا ايام العطل .

(٢) تقدم طلبات المصارف وشركات التحويل المالي والصيرفة في صرف مغلق يتضمن المبالغ المطلوب بيعها او شراءها .

(٣) يتم فتح طلبات من قبل لجنة المزاد حيث تقوم بدراسة الطلبات.

(٤) تتم الموافقة على الطلبات ورفضها في حالة عد الاكتمال.

(٥) يتم توزيع الطلبات على عدد الايام لكثرتها .

(٦) يصرف البنك المركزي الطلبات بسعر صرف يحدد من قبله وهو سعر ثابت تقريبا نادرا ما يتغير. (الغالب، ٢٠١٧: ٣٤)

ان امام السلطة النقدية طريقتين لا ثالث لهما وهما :

(١) تثبيت سعر الصرف او وضعه ضمن حدود معينه او ادارته بشكل مقيد من خلال التدخل في سوق الصرف يمكن تنفيذه بوسيلتين الاولى تلبية واشباع الطلب على العملة للحصول على سعر توازني يقترب او يتطابق مع السعر السوقي او منع التداول بالصرف الاجنبي وتقييد حركته مع الخارج من خلال ادارة التحويل الخارجي للعملات الاجنبية ويصعب تنفيذ هذه الوسيلة.

(٢) ترك سعر الصرف الاجنبي يتحدد في السوق على وفق الاليات الاقتصادية وهنا يتحكم التفاعل على العرض والطلب على الصرف الاجنبي لتحديد السعر التوازني فإذا زاد العرض انخفض السعر وذا زاد الطلب ارتفع السعر عندها يتوجه البنك المركزي لمواكمة الاحتياطات. (الغالب، ٢٠١٧: ٣)

باشر البنك المركزي العراقي باستخدام اسلوب المزادات اليومية لبيع الدولار الامريكي وشرائه بهدف السيطرة على عرض النقد والسيولة لتحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والحد من التضخم والسيطرة على صرف العملة، اذا بدأ العمل بمزاد العملة في ٤/١٠/٢٠٠٣ فاصبح البنك المركزي بمثابة سوق مركزي للعملة الاجنبية حيث ساعد على الحد من تقلبات قيمة الدينار العراقي

مقابل الدولار الأمريكي وتحتل مشتريات البنك المركزي من العملة الاجنبية النسبة الاكبر في وزارة المالية لذلك لا بد من تحليل مبيعات ومشتريات البنك المركزي وكما يلي (صكبان، ٢٠١٩:٢٠٥)

الجدول (٩) مبيعات ومشتريات البنك المركزي للدولار للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٩)

السنة	القيمة الكلية للصادرات النفطية	مشتريات البنك المركزي	مبيعات البنك المركزي	الاحتياطي
2004	17.3	10.8	4.9	7.9
2005	23.0	10.6	9.6	12.2
2006	29.8	18.0	11.1	18.1
2007	37.7	26.7	15.9	30.4
2008	61.8	45.5	25.8	49.2
2009	38.9	23.0	33.9	44.3
2010	51.3	41.0	36.1	50.6
2011	79.3	51.0	39.7	61.0
2012	93.8	57.0	48.6	70.3
2013	89.2	62.0	55.6	77.4
2014	83.4	47.5	54.4	66.3
2015	44.0	32.4	44.3	53.7
2016	28.1	25.6	33.5	45.3
2017	2,29	40.3	42.2	6,65
2018	1,30	52.2	47.1	9,69
2019	9,31	58.8	51.12	4,71

المصدر: البنك المركزي العراقي (٢٠٠٤-٢٠١٩) المنشورات السنوية، بغداد المديرية العامة للاحصاء والابحاث

وان سياسة الاحتياط لا بد ان تؤدي الى تحقيق غرضين وهما :

(١) اختيار معيار لرصيد الخزين او التراكم الاحتياطي من العملة الاجنبية لمواجهة الصدمات في ميزان المدفوعات وفق مبدأ الكلفة .

(٢) اختيار معيار لسرعة التكييف او التعديل، لتثبيت تآكل الاحتياطيات الاجنبية في ظل تعاضم مستويات الاستيرادات من السلع الاساسية والملزمة في ظروف عدم توفر القدرة على الانتاج المحلي المعوض في ظل ضعف مرونة العرض والطلب على الصادرات وضعف مرونة نظام الصرف المعتمد في البلاد.(القرشي ، بدون سنة، ٢٥٨)

اما بالنسبة لسعر الدينار العراقي وما يقابله من عمله في الدول الاجنبية حيث بلغ الدولار الامريكي ١١٨٠ لسنه ٢٠٠٤ وبالنسبة لعملة الاورو الاوربي ١٢١ وبلغ ٣٦ بالنسبة للجنيه الاسترليني اما الفرنك السويسري يمثل ٩٤٧٦ ويمثل ١١١,٩٠ بالنسبة للكرونة النرويجية .

الاستنتاجات:

- (١) استخدم البنك المركزي العراقي ادواته النقدية في المحافظة على سعر صرف الدينار العراقي وخاصة بعد اقرار قانون استقلال البنك المركزي.
- (٢) استخدم المركزي نافذه العملة ك اداة في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار العراقي.
- (٣) استطاع البنك المركزي من خلال ادواته تخفيض نسبة التضخم في الاقتصاد العراقي، خاصة نافذه العملة.
- (٤) لم يعتمد العراق على سوق الصرف الاجنبية في سوق العراق للاوراق المالية وكذلك في البنك المركزي لتداول العملات مقابل الدينار العراقي وانها تظهر بشكل جانبي في البنك المركزي.
- (٥) يقوم البنك المركز بإظهار اصدارات يومية لمقابل الدينار العراقي بعدد من العملات الاجنبية.
- (٦) ليس هناك مؤشر خاص بسعر صرف الدينار العراقي مقابل العملات الاجنبية وذلك بسبب عدم وجود سوق خاص بالسوق الاجنبية .
- (٧) هناك تأثير لأدوات البنك المركزي وخاصة عرض النقد الذي يؤثر في سعر صرف الدينار العراقي بمقدار ٦٢% فيما ان سعر الفائدة كان اداة غير فعالة في التأثير إذ بلغت ١٨%.
- (٨) هناك فروقات تامة بين سعر الصرف الرسمي للدينار العراقي وسعر الصرف السوقي يعتمد اساسا على مقدار الطلب في السوق المحلي وعرض العملة من خلال نافذة البيع في البنك المركزي العراقي وكانت الفروقات متزايدة اخذت طابع الزيادة من سعر نافذة البيع .

ثانيا : التوصيات

- (١) ضرورة ايجاد منصات خاصة بتداول العملات بالاعتماد على سلسلة عملات مع الدينار العراقي وان تكون هذه المنصات سواء في سوق العراق للأوراق المالية أم البنك المركزي العراقي.
- (٢) ضرورة احتساب مؤشر خاص بسعر الصرف العراقي مقابل العملات الاجنبية ويتم احتسابه على اساس التداول اليومي لسوق الصرف الاجنبي .
- (٣) عدم المساس في استقلالية البنك المركزي العراقي وهذا حسب القانون على ان تتكامل اهداف البنك المركزي مع الاهداف العامة للدولة العراقية .
- (٤) وضع اطار عام لتكامل الادوات النقدية للبنك المركزي مع الادوات المالية للسياسة المالية من اجل ايجاد استقرار لسعر صرف الدينار العراقي
- (٥) اعتماد سياسة صرف مرنة من قبل البنك المركزي العراقي بما يتلاءم وطبيعة الاقتصاد العراقي وتقلبات اسعار النفط بالأسعار العالمية .

## المصادر :

- (١) البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ، ٢٠٠٤-٢٠١٩
- (٢) البنك المركزي العراقي ، النشرة السنوية ، اعداد مختلفة ٢٠٠٤ - ٢٠١٩ ، بغداد ، المديرية العامة للإحصاء والابحاث
- (٣) الجاف، إستبرق إسماعيل حمه مراد(٢٠١٤). سياسة البنك المركزي وتأثيرها على استقرار سعر الصرف الأجنبي في العراق للمدة ١٩٩٠-٢٠١٢، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط.
- (٤) الجبوري، سوسن كريم هودان وصكبان، قاسم سعد(٢٠١٩). اثر بعض المؤشرات النقدية في سعر صرف الدينار العراقي للمدة ١٩٩٠-٢٠١٦، مجلة اهل البيت ، العدد ٢٠١٩، ٢٤.
- (٥) جراح، نعيم صباح واخرون (٢٠١٩). اثر الادوات الكمية الغير مباشرة للسياسة النقدية على بعض مؤشرات الاستقرار المالي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٦) ،مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد ٢٥، العدد ١١٠.
- (٦) الخزرجي، ثريا(٢٠١٠). السياسات الاقتصادية في العراق بين تراكمات الماضي وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ،العدد ٢٣.
- (٧) الخشيمائي، جاسم هادي فرج والدلفي، علي هادي حميد(بدون سنة). تحليل السياسات الاقتصادية ومدى تأثيرها في النمو الاقتصادي العراقي نموذجا للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥.
- (٨) العبيدي ، عمر محمود عكاوي(٢٠٠٩). فاعليه السياسات الاقتصادية في السيطرة على الضغوط التضخمية في العراق للمدة من ١٩٨٠-٢٠٠٧، كلية ادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة بغداد.
- (٩) العنزي، حوراء جاسم محمد(٢٠١٥). اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي العراقي حالة دراسية للمدة من ١٩٩٠-٢٠١٢، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- (١٠) العنزي، حوراء جاسم محمد(٢٠١٥). اثر الاستقرار النقدي في متغيرات اقتصادية مختارة في ظل استقلالية البنك المركزي العراقي حالة دراسية للمدة من ١٩٩٠-٢٠١٢، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.
- (١١) الغالبي، عبد الحسين جليل والجبوري، سوسن كريم هودان(٢٠١٧). اثر إستقلالية البنك المركزي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة (١٩٩١-٢٠١٣) ،مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية ،المجلد ١٤، العدد ٢٠١٧، ٣.
- (١٢) الغالبي، عبد الحسين جليل(٢٠١٧). سياسة سعر الصرف الأجنبي والصدمة المزدوجة في الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات النقدية والمالية ، عدد خاص المؤتمر السنوي الثالث ٢٠١٧.
- (١٣) كاظم ،تبارك فاند(٢٠١٧). السياسات الاقتصادية ودورها في تحقيق الاستقرار النقدي العراقي، مشروع بحث ، كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، جامعه القادسية .
- (١٤) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء للسنوات ٢٠٠٤-٢٠١٥ .